

Distr.: General  
29 April 2019  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

### لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك

الدورة الرابعة

جنيف، ٨ و ٩ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك

## استعراض بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك

### مذكرة من أمانة الأونكتاد

#### موجز تنفيذي

يوفر الأونكتاد بناء القدرات ويقدم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك حسب الطلبات الواردة والموارد المتاحة. وتشمل هذه الأنشطة مشاريع وطنية وإقليمية تتعلق بصياغة قوانين المنافسة وحماية المستهلك، وتطبيق المبادئ التوجيهية، وكذلك بتعزيز القدرات المؤسسية من أجل تحسين إنفاذ هذه القوانين. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الأنشطة الترويج لخلق ثقافة منافسة وتحسين رفاه المستهلك. وتتمثل استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني في إنشاء أطر مؤسسية وتنظيمية ملائمة من أجل إنفاذ المنافسة وحماية المستهلك على الصعيدين الوطني والإقليمي تمشياً مع متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويشمل هذا الاستعراض التفكير في احتياجات الدول الأعضاء المتعلقة بالطلبات الجديدة التي تنبثق عن الاقتصاد الرقمي وآثاره على سياسات وضوابط المنافسة وحماية المستهلك.

وهذه المذكرة عبارة عن تقرير مرحلي عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-06947(A)



\* 1 9 0 6 9 4 7 \*

## أولاً - مقدمة

- ١- يعد الأونكتاد جهة التنسيق المعنية بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو يهدف إلى مساعدة البلدان النامية في تحسين مشاركتها في الاقتصاد العالمي، ويعد التعاون التقني من أنشطته الأساسية لتحقيق هذا الغرض.
- ٢- وتنص مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية<sup>(١)</sup>، التي اعتمدها الجمعية العامة في القرار ٦٣/٣٥ الصادر في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، على أن يوفر الأونكتاد والدول الأعضاء فيه برامج للمساعدة التقنية وإسداء المشورة والتدريب في مجال الممارسات التجارية التقييدية، لا سيما في البلدان النامية.
- ٣- تشمل مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنقحة لحماية المستهلك، التي اعتمدها الجمعية العامة في القرار ١٨٦/٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، فصلاً عن التعاون الدولي<sup>(٢)</sup>، وتوصي الدول الأعضاء بالتعاون وبتشجيع وتيسير بناء القدرات. علاوة على ذلك، يجب على فريق الخبراء الحكومي الدولي الذي أنشئ مؤخراً أن يضطلع بجملة مهام من "تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجال وضع وإنفاذ قوانين وسياسات حماية المستهلك"<sup>(٣)</sup>.
- ٤- وعلاوة على ذلك، طُلب من أمانة الأونكتاد، في إطار الاستنتاجات المتفق عليها والتي اعتمدها الدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة<sup>(٤)</sup>، أن تعد استعراضاً محدثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية، كي ينظر فيها الفريق في دورته الثامنة عشرة، على أن تأخذ في الحسبان المعلومات التي سترد من الدول الأعضاء بحلول ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٩. وطُلب من أمانة الأونكتاد، في إطار الاستنتاجات المتفق عليها والتي اعتمدها الدورة الثالثة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك<sup>(٥)</sup>، أن تقدم استعراضاً محدثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية في قوانين وسياسات حماية المستهلك، كي ينظر فيها الفريق في دورته الرابعة.
- ٥- وبناء على ذلك، تتضمن هذه المذكرة معلومات عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد في مجالي قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.
- ٦- ويبدأ الاستعراض بالتطرق إلى إطار توفير بناء القدرات والتعاون التقني في مجالي المنافسة وحماية المستهلك على التوالي، ثم يقدم عرضاً قصيراً لبرامج الأونكتاد وفقاً لطبيعة النشاط وذلك على النحو التالي:

- (١) الوثيقة TD/RBP/CONF.10/Rev.2، القسم واو، الفقرتان ٦ و٧، وهي متاحة على الرابط التالي: <http://unctad.org/en/docs/trbrpconf10r2.en.pdf>
- (٢) A/RES/70/186، المرفق، الفصل السادس، الفقرات ٧٩ إلى ٩٤.
- (٣) A/RES/70/186، المرفق، الفصل السابع، الفقرة ٩٧(هـ).
- (٤) الوثيقة TD/B/C. I/CLP/52، الفقرة ١٤.
- (٥) الوثيقة TD/B/C. I/CPLP/15، الفقرة ١٤.

- (أ) الإطار القانوني والمؤسسي: استعراض حالة القوانين والسياسات وإنشاء المؤسسات ذات الصلة؛
- (ب) تعزيز قدرات الموارد البشرية وتنفيذ أنشطة الدعوة والتوعية؛
- (ج) الأدوات الرقمية ودراسات السوق ومنصات إدارة المعارف؛
- (د) تعزيز الشراكات: اجتماعات الخبراء والمنتديات والشراكات الدولية/الإقليمية.
- ٧- وتُختتم المذكرة باستعراض للحاجة إلى تكييف المساعدة التقنية مع التحديات الجديدة الناجمة عن الاقتصاد الرقمي.

## ثانياً- المساعدة التقنية وإطار بناء القدرات

### ألف- ولاية الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة

- ٨- يعود تاريخ الولاية الموكلة إلى الأونكتاد في هذا الصدد إلى اعتماد مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية في عام ١٩٨٠. وتؤدي هذه المجموعة دوراً هاماً في التشجيع على اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي.
- ٩- ويؤيد القرار الذي اتخذته مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية أمانة الأونكتاد "التي اعتمدت مؤخراً استراتيجية عالمية لمواجهة الاحتياجات المتزايدة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية في كلا القطاعين العام والخاص بالنسبة لجميع البلدان النامية، ولا سيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والبلدان النامية غير الساحلية والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والاقتصادات الصغيرة؛ والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية". كما يطلب ذلك القرار من الأونكتاد أن "يستعرض، بالتشاور مع المنظمات ذات الصلة ومقدمي المساعدة التقنية، أنشطة التعاون التقني، لتجنب الازدواجية وتشجيع الجهات المقدمّة والمتلقية للتعاون التقني على تنظيم نتائج الأعمال الموضوعية التي يظلم بها الأونكتاد"، وكذلك أن يتولى "تحديد مجالات الأولوية وقضايا قوانين وسياسات المنافسة المتعلقة بتنفيذ أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك المشاكل التي يتعين النظر فيها واتخاذ إجراء بشأنها في إطار البيئات الإقليمية ودون الإقليمية" و"أن يوسّع نطاق البحث عن مانحين محتملين وتعبئة الموارد من أجل تدخلات استراتيجية في الأجل الطويل"<sup>(٦)</sup>.
- ١٠- وقد تم التأكيد على هذا في وثيقة مافيكيانو نيروبي<sup>(٧)</sup>، التي اعتمدها الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، التي عُقدت في تموز/يوليه ٢٠١٦.

(٦) انظر: TD/RBP/CONF.8/11.

(٧) الوثيقة TD/519/Add.2، الفقرتان ٦٩ و٧٦(خ).

## باء- ولاية الأونكتاد بشأن حماية المستهلك

١١- اعتمدت الجمعية العامة في القرار ١٨٦/٧٠، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك بصيغتها المنقحة التي وسعت نطاقها لتشمل مجالات جديدة، وأنشأت فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، في إطار إحدى لجان مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ليقوم بدور الآلية المؤسسية الدولية للمبادئ التوجيهية.

١٢- وفي هذا القرار، يوصي الفصل السادس (الفقرات من ٧٩ إلى ٩٤) من المبادئ التوجيهية المنقحة المتعلقة بالتعاون الدولي، بأن تتعاون الدول الأعضاء وبأن تعزز وتيسر بناء القدرات.

## ثالثاً- استراتيجية الأونكتاد

١٣- استُمدت الاستراتيجية العالمية بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك التي أقرها مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية (٢٠١٥) من الخبرة التي اكتسبها الأونكتاد في تنفيذ أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية<sup>(٨)</sup>. ولضمان تأييد البلدان المستفيدة والتزامها، تُحطّط جميع الأنشطة وتُنفذ بمشاركة الوكالات الوطنية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، فضلاً عن الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية الأخرى، حسب الاقتضاء. وتركز استراتيجية الأونكتاد على الجوانب والمسائل التالية:

(أ) تقديم المساعدة التقنية في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك وتنظيم الجوانب ذات الصلة؛

(ب) تهيئة بيئة تمكينية للقطاع الخاص؛

(ج) التزام الحياد في مجال المنافسة؛

(د) توسيع التركيز الإقليمي؛

(هـ) متابعة وتقييم أثر الأنشطة.

١٤- وتغطي سياسات المنافسة وحماية المستهلك كل هذه الجوانب وتوسعي إلى تهيئة أوضاع اقتصادية مستقرة وتعزيز القدرة التنافسية ودعم تنويع التجارة وحشد الاستثمارات المحلية والأجنبية والنهوض بالبنية التحتية الأساسية ورعاية المستهلك. وينصبّ التركيز على تنمية القطاع الخاص كأداة لتعزيز النمو والحد من الفقر. وتشكل هذه الأنشطة جزءاً من الإطار العام للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، والتي تنطوي على تدعيم المشاريع وتنمية المجموعات المواضيعية<sup>(٩)</sup>.

(٨) انظر : TD/RBP/CONF.8/7.

(٩) انظر الوثيقة TD/B/WP/198/Rev.1.

١٥- وتشمل المجموعة المواضيعية المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك تعزيز القدرات المؤسسية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، ووضع وإنفاذ قواعد للمنافسة وحماية المستهلك، وتقوية سياسات المنافسة وحماية المستهلك على الصعيدين الوطني والإقليمي في أفريقيا، وآسيا والمحيط الهادئ، والبلقان، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

١٦- وعلاوة على ذلك، ومنذ نشر برنامج الأونكتاد للتعاون التقني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يجري تدريباً تعميمياً للقضايا الجنسانية في أنشطة الأونكتاد لبناء القدرات في سياسات المنافسة وحماية المستهلك في المنطقة.

١٧- فعلى سبيل المثال، يتضمن تنقيح قواعد المنافسة الإقليمية التي تتبعها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا الذي أدخله الأونكتاد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ مقترحاً يرمي إلى إدراج مفهوم التكافؤ بين الجنسين في تشكيل هيئة المنافسة الإقليمية التي سُنشأ في هذه المنطقة. وإذا أقر مجلس وزراء الجماعة، الذي سببت في مسألة اعتماد تلك القواعد، اقتراح الأونكتاد، فإن ذلك سيكون وسيلة مبتكرة لتعزيز إشراك المرأة في أجهزة الحكم الخاصة بإنفاذ قانون المنافسة في أفريقيا.

١٨- ويتمشى هذا الابتكار مع أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وهو ما تعززه الفقرة ٥٥ (ب ب) من اتفاق مافيكيانو نيروبي (TD/519/Add.2)، التي تفيد بأن "يتولى الأونكتاد تعزيز عمله المتعلق بالصلات بين المساواة بين الجنسين، وتمكين النساء والفتيات والتجارة والتنمية، ودعم الدول الأعضاء في تصميم وتنفيذ السياسات وإنشاء المؤسسات التي تدعم تمكين المرأة اقتصادياً، وأمنها الاقتصادي وحقوقها الاقتصادية، وتعزيز فرصها الاقتصادية".

## رابعاً- الأنشطة المنفذة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

١٩- في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، قدم الأونكتاد العديد من المشاريع الوطنية والإقليمية المختلفة في البلدان النامية. ويبدأ كل فرع من هذا الفصل بوصف موجز للمشاريع الجارية، تليه الأنشطة المضطلع بها في إطار المشاريع، بالإضافة إلى أنواع أخرى من التعاون. وترد المشاريع حسب تسلسلها الزمني، بدءاً بأقدمها.

### ألف- المشاريع

#### برنامج سياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية

٢٠- في الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠١٨، تمكن برنامج الأونكتاد لسياسات المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية الذي تموله أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا، من بناء القدرات وتعزيز المؤسسات في مسائل المنافسة وحماية المستهلك في ١٧ بلداً مستفيداً

ومنظمة إقليمية واحدة مستفيدة في أمريكا اللاتينية<sup>(١٠)</sup>. وكان الغرض المتوخى هو تزويد البلدان المستفيدة بالأدوات اللازمة لتنفيذ سياسات المنافسة وحماية المستهلك في أسواقها وتحسين رفاه المستهلك، مما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لأعضاء برنامج كومبال.

٢١- وركزت المرحلة الثالثة للبرنامج، التي بدأت في عام ٢٠١٥، على تمكين عرى التعاون الإقليمي وعلى تعزيز قدرات القطاع الخاص. وخلال مرحلة السنوات الثلاث هذه، نفذ برنامج كومبال ١٠٠ في المائة من الأنشطة المقررة، التي شملت تبادل الممارسات الجيدة، وبناء توافق الآراء وبناء القدرات.

٢٢- ويتزايد تقدير أعضاء كومبال لبرنامجهم سنة بعد سنة وقد بات الاتجاه نحو التقارب الإقليمي بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك جلياً كما يتبين من العديد من اتفاقات التعاون الثنائية ومذكرات التفاهم بين الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، رأت الجهات المستفيدة أن البرنامج عزز الروابط بين البلدان، وأعربت عن ارتياحها لجودة ومحتوى الأنشطة المضطلع بها. وأخيراً، مثل الموقع الشبكي الذي أنشئ ليكون منبراً لتبادل المعارف وتقاسم المعلومات، رصيماً مهماً لعمل المستفيدين. وفي الجلسة الختامية السنوية للبرنامج، وقع ممثلو الوكالات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك على إعلان سانتو دومينغو الذي نوه بالنتائج الإيجابية للبرنامج وبالسعي إلى مواصلته<sup>(١١)</sup>.

#### برنامج المساعدة التقنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٢٣- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، استكمل الأونكتاد تنفيذ برنامج السنوات الأربع للمساعدة التقنية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي استفاد منه كل من الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب. وتمثل الهدف الرئيسي من هذا البرنامج في تعزيز التكامل الإقليمي من خلال تحسين قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وأتاحت النتائج المحققة اعتماد و/أو تحديث الأطر القانونية والمؤسسية للمنافسة وحماية المستهلك في جميع البلدان المستفيدة. وبغض النظر عن الاختلافات في النماذج الوطنية ومستويات الخبرة، عزز البرنامج أيضاً التعاون بين سلطات المنافسة وبين الوكالات المعنية بحماية المستهلك في البلدان المستفيدة، وجمع بين الخبراء والمسؤولين وشجع تبادل المعلومات، والاتصالات الثنائية/الإقليمية والإجراءات المنسقة. واستفادت الجهات المعنية الأخرى أيضاً من أنشطة التوعية والدعوة، وشاركت في دورات لبناء القدرات. كما لا تزال مراكز التدريب الإقليمية الأربع بشأن المنافسة (مصر وتونس) وبشأن حماية المستهلك (مصر ولبنان) تمثل هياكل أساسية للمضي في تطوير وتوسيع نطاق التعاون في هذين المجالين على الصعيدين الثنائي والإقليمي.

٢٤- ومن النتائج الإيجابية الأخرى استعراض النظراء الطوعي الأول لحماية المستهلك الذي أجري في المغرب، بتيسير من الأونكتاد، وقد أُطلع عليه خبراء دوليون في حماية المستهلك في جنيف، وأعقبه نشاط ترويجي أقيم في الرباط لمدة يومين، بمشاركة نشطة من جميع أصحاب

(١٠) تتكون شبكة برنامج كومبال من الدول الأعضاء التالية أسماؤها: الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس وجماعة دول الأنديز.

(١١) انظر <https://unctadcompal.org/search/declaracion+de+santo+domingo>.

المصلحة المعنيين. وقد عدلت حكومة المغرب فعلاً تشريعاتها وفقاً للتوصيات الواردة في التقرير، ما يبين إسهام هذه العملية في تحسين حماية المستهلك في البلد وإرساء مثال فريد ورفيع المستوى في المنطقة. وأخيراً، أتاح تقريران، أحدهما عن القضايا الجنسانية والمنافسة والآخر عن المسائل الجنسانية وحماية المستهلك، الفرصة لإذكاء وعي أصحاب المصلحة بالأهمية القصوى للمساواة بين الجنسين والحاجة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في هذه السياسات.

### البرنامج الإقليمي للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا

٢٥- أُطلق البرنامج الإقليمي لوسط أفريقيا في عام ٢٠١٧، وهو ممول من الاتحاد الأوروبي ويهدف إلى تطوير وتدعيم الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز سياسات المنافسة وحماية المستهلك في وسط أفريقيا، لا سيما في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا<sup>(١٢)</sup>، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وسان تومي وبرينسيبي. كما يهدف إلى تعزيز قدرة الجماعة على تحديث هيئات الرقابة ورصد تطبيق قواعد المنافسة الإقليمية، بغية دعم الهياكل الوطنية للمنافسة التي تعزز الكفاءة الاقتصادية ومصالح المستهلك من خلال زيادة القدرات المؤسسية. وسيساهم التنفيذ الفعال لهذه الأطر في تحسين بيئة الأعمال التجارية في وسط أفريقيا، وبالتالي في بناء اقتصاد تنافسي دون إقليمي يتكامل مع بقية العالم بشكل جيد.

### رابطة أمم جنوب شرق آسيا

٢٦- واصل الأونكتاد العمل على نحو وثيق مع أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) ومع الدول الأعضاء فيها على مدى عدة سنوات، في إطار شراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي من خلال لجنة التجارة المنصفة في اليابان، التي تتقاسم تجارها بشأن أفضل الممارسات الدولية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. ويقدم الأونكتاد أيضاً مدخلات فنية إلى عمل آسيان الجاري على الصعيدين الإقليمي والوطني، استناداً إلى الخطط المتفق عليها التي اعتمدها فريق خبراء رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بالمنافسة ولجنة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعنية بحماية المستهلك.

### المبادرة المشتركة لمنتدى صوفيا للمنافسة

٢٧- أنشئ منتدى صوفيا للمنافسة في تموز/يوليه ٢٠١٢ بوصفه مبادرة مشتركة بين الأونكتاد واللجنة البلغارية لحماية المنافسة. ويهدف المنتدى إلى مساعدة هيئات المنافسة في البلقان على اعتماد وإنفاذ قوانين المنافسة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الأوروبية والدولية والاستفادة إلى أقصى حد من فوائد الأسواق الجيدة الأداء. والمستفيدون الرئيسيون من المنتدى هيئات المنافسة في كل من ألبانيا وبلغاريا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وكرواتيا وكوسوفو ومقدونيا الشمالية<sup>(١٣)</sup>. والمستفيدون ملتزمون بتعزيز التعاون فيما بينهم والمساهمة في الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها المنتدى. وفي عام ٢٠١٨، نظمت بلغاريا يوم المنافسة

(١٢) تضم الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو.

(١٣) المنطقة الإدارية للأمم المتحدة، قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الأوروبية بحضور جميع المستفيدين في إطار مبادرة منتدى صوفيا للمنافسة وبلدان الاتحاد الأوروبي. وشارك الأونكتاد بنشاط في هذا الحدث كجزء من فريق المناقشة الرئيسي.

## باء- الإطار القانوني والمؤسسي: استعراض حالة التشريعات والسياسات وإنشاء المؤسسات ذات الصلة

٢٨- إلى جانب الخدمات الاستشارية المقدمة في إطار مشاريع التعاون التقني الإقليمية المذكورة أعلاه، يتزايد استخدام الأونكتاد لخبراته في مجالي المنافسة وحماية المستهلك عند تقديم المشورة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها، وعند تقديم المساعدة من خلال مشاريع التعاون التقني. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق باستعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، ما برح الأونكتاد يؤدي دوراً أكثر موضوعية في صياغة تقرير التقييم بشأن الإطار القانوني للدول الأعضاء وإنفاذه، منذ استعراض بوتسوانا الطوعي للنظراء بشأن قوانين وسياسات المنافسة واستعراض المغرب الطوعي الأول للنظراء لقوانين وسياسات حماية المستهلك اللذين أجريا عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار التعاون المستمر مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، قام الأونكتاد بالأعمال التحضيرية لاستعراض إندونيسيا الطوعي للنظراء لحماية المستهلك.

٢٩- وطلبت وزارة مكافحة الاحتكار والتجارة في بيلاروس إلى الأونكتاد إجراء تقييم قانوني لقانون المنافسة الوطني لعام ٢٠١٣ الذي دخل حيز النفاذ منذ آب/أغسطس ٢٠١٨. والعملية مستمرة منذ عام ٢٠١٨ ويُتوقع تقديم النتائج في الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

٣٠- وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية إلى أمانة الأونكتاد تقييم اللوائح الإقليمية المتصلة بالمنافسة في إطار معاهدة الاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية التي اعتمدت عام ٢٠١٤. ومن المتوقع الشروع في هذا التقييم في الدورة الثامنة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

٣١- وفي عام ٢٠١٨، أعد الأونكتاد، بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تقريراً حلل فيه مشروع قانون المنافسة في كمبوديا، في ضوء قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة وأفضل الممارسات الدولية المستمدة من الولايات القضائية لبلدان أخرى من بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولا تزال عملية تعديل القانون قيد النظر.

٣٢- وأجرى الأونكتاد أيضاً تقييماً للتعديلات المتوخاة على قانون حماية المستهلك في بوتان، ودَعَم الأرجنتين في تنقيح تشريعات حماية المستهلك، مع مراعاة جملة أمور بينها المبادئ التوجيهية المنقحة للأمم المتحدة لحماية المستهلك وقضايا الاستهلاك المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاستهلاك المستدام.

## جيم- تعزيز قدرات الموارد البشرية وتنفيذ أنشطة الدعوة والتوعية

٣٣- نظم الأونكتاد حلقة عمل في مركز بيروت للتدريب الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن سياسات حماية المستهلك حتى الآن، جرى خلالها مناقشة وإقرار مضمون تقارير

الأونكتاد الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمتعلقة بمعالجة الشكاوى وحل المنازعات والانتصاف، والتجارة الإلكترونية، وسلامة المنتجات، والمساواة بين الجنسين، وحماية المستهلك. وضمت حلقة العمل هذه أصحاب مصلحة متعددين بينهم خبراء من وكالات حماية المستهلك وممثلين عن الهيئات الحكومية الأخرى وجمعيات حماية المستهلك ومؤسسات تجارية.

٣٤- وفي مجال المنافسة، وفي إطار التعاون بين الأونكتاد وكلية الإدارة والقانون في زيورخ، وهي من كليات أكبر الجامعات في سويسرا والمعروفة بخبرتها في مجال سياسات المنافسة والقانون والاقتصاد والتجارة الدولية، قام الأونكتاد بتيسير تنظيم دورة مدتها ثلاثة أسابيع تناولت المنافسة والامتنال، في كل من جنيف والقاهرة لفائدة سلطات المنافسة في البلدان المستفيدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعزز التدريب المعارف والخبرات التي يستطيع المشاركون استخدامها في عملهم اليومي في سلطات المنافسة.

٣٥- وعلاوة على ذلك، وفي إطار برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وضع الأونكتاد برنامجين لتدريب المدربين لصالح جهات إقليمية مستفيدة في مجالات إنفاذ قوانين المنافسة وقوانين حماية المستهلك. وتشمل البرامج وحدات وعروض من شأنها أن تيسر تعزيز جهود بناء القدرات في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتسهم في استدامة مزايا البرنامج بالنسبة للنظر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٣٦- ونظم برنامج كومبال دورة مكثفة مدتها يومان تناولت حماية المستهلك والمنافسة لفائدة قضاة من البلدان المستفيدة من البرنامج. وضمت الدورة قضاة محاكم عليا من الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وبنما وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس وجماعة دول الأنديز. وأرست الدورة أسس تبادل الخبرات القضائية في حل قضايا حماية المستهلك وشجعت على إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية على نحو متسق وموحد، تمثيلاً مع هدف كومبال المتمثل في تعزيز ثقافة الأسواق الفعالة الساعية إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي للمواطنين. ونظم الأونكتاد أيضاً نشاطاً رئيسياً عن المنافسة وحقوق المستهلكين فيما يتعلق بكرة القدم في بيرو، بالتعاون مع المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، بمشاركة خبراء ومنظمات رياضية دولية، بينهم رئيس رابطة الدوري الإسباني لكرة القدم.

٣٧- وفي إطار برنامج الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، عُقدت حلقات عمل عن المنافسة وحماية المستهلك في كل من سان تومي وبرينسيبي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغينيا الاستوائية، لفائدة البرلمانيين، والمسؤولين المعنيين بمسألتي المنافسة وحماية المستهلك، والمسؤولين الحكوميين، وممثلي الجهات المنظمة لهذين القطاعين، والقطاع الخاص، ورابطات المستهلكين.

٣٨- وبالإضافة إلى ذلك، نظم الأونكتاد حلقة عمل إقليمية في الكاميرون لإقرار مشروع قواعد المنافسة في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والمبادئ التوجيهية الإقليمية المتعلقة بحماية المستهلك في وسط أفريقيا. وعُقدت حلقة العمل لفائدة وزارات القطاعات المسؤولة عن هذه السياسات في ست من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٣٩- وُنظمت ثلاث حلقات عمل تدريبية بالتعاون مع لجنة المنافسة المشروعة في جمهورية تنزانيا المتحدة لمتابعة تنفيذ توصيات استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة الذي أجره الأونكتاد لهذا البلد عام ٢٠١٢.

٤٠- وتناولت حلقة العمل التدريبية الأولى سياسات وقوانين المنافسة وإنفاذها وعُقدت لفائدة موظفي لجنة المنافسة المشروعة في جمهورية تنزانيا المتحدة ولجنة المنافسة المشروعة في زنجبار (جمهورية تنزانيا المتحدة). وتناولت حلقة العمل التدريبية الثانية حماية المستهلك وغطت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك وأهداف التنمية المستدامة، وتثقيف المستهلكين وتزويدهم بالمعلومات وسلامة المنتجات والمسؤولية عنها، ونظم إنفاذ قوانين حماية المستهلك في كينيا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وسلوك شركات الأعمال التجارية وحماية المستهلك، وحماية المستهلك في التجارة الإلكترونية والخدمات المالية، وحل المنازعات، وإنصاف المستهلكين والتعاون الدولي. وعُقدت حلقة العمل التدريبية الثالثة لفائدة قضاة/أعضاء ومفوضي محكمة المنافسة المشروعة في لجنة المنافسة المشروعة، ولجنة المنافسة المشروعة في زنجبار، لإطلاعهم على الاقتصادات التي تقوم عليها قوانين المنافسة الوطنية والنهج القانوني لإنفاذ قانون المنافسة. كما شملت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنقحة لحماية المستهلك، وعمل الأونكتاد في هذا المجال، والقضايا الراهنة والمستجدة مع ظهور الاقتصاد الرقمي.

٤١- وفي أعقاب التزام كابو فيردي بإنشاء هيئة منافسة، وتعزيز إطار اقتصاد السوق الفعال، شارك الأونكتاد في حلقة عمل نظمتها وزارة المالية تحت عنوان "تنفيذ قانون المنافسة في كابو فيردي: العلاقة بين سياسة المنافسة والتنظيم القطاعي من منظور تعاوني". والهدف من ذلك هو توعية السلطات القطاعية وأصحاب المصلحة بأهمية المنافسة وحماية المستهلك في ضوء التخطيط لإنشاء هيئة منافسة وتشجيع آليات التنسيق والتعاون.

## دال- الأدوات الرقمية ودراسات السوق ومنصات إدارة المعارف

٤٢- بفضل الدعم السخي الذي قدمه المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في بيرو، وُضع فهرس افتراضي لأفضل الممارسات الدولية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك في النصف الأول من عام ٢٠١٨.

٤٣- ومنذ ذلك الحين، نقل الأونكتاد والمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية جميع البيانات إلى الوكالات الوطنية للمنافسة و/أو حماية المستهلك في البلدان التي شاركت في المشروع التجريبي وتقاسما معها إدارة الفهرس الافتراضي. وهذه البلدان هي: الأرجنتين والبرازيل وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا وكندا وكوستاريكا وكولومبيا وكينيا والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

٤٤- ويسرت منصة الأونكتاد الشبكية الخاصة بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي أطلقت عام ٢٠١٨، التفاعل بين سلطات المنافسة وحماية المستهلك في البلدان المستفيدة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين. وهي تستضيف معلومات عن أهداف وأنشطة البرنامج، وتجمع المواد والمنتجات (تقارير، مبادئ توجيهية)، وتتيح حيزاً مغلقاً يجري من خلاله تبادل المعلومات بين المستفيدين الأساسيين ووصولهم إلى قواعد بيانات المقررات/القرارات. ويمكن أيضاً استخدام المنصة للتدريب المباشر باستخدام الحاسوب.

## هاء- تعزيز الشراكات: اجتماعات الخبراء والمنتديات والشراكات الدولية/الإقليمية

٤٥- في تموز/يوليه ٢٠١٨، اجتمعت بعثة مشتركة من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي والأونكتاد مع مؤسسات أسترالية تعنى ببناء القدرات والمساعدة التقنية لبلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا، من أجل استكشاف فرص التعاون المتاحة أمام بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا داخل مؤسسات حكومة أستراليا. واضطلع الأونكتاد، إلى جانب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بزيارات إلى مؤسسات يوجد مقرها في تايلند وتعنى بمسألتي بناء القدرات والمساعدة التقنية لفائدة الدول الأقل نمواً من بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وميانمار.

٤٦- واستُكشفت إمكانية استخدام الأموال المشتركة بين الوكالات وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من أجل توفير التعاون التقني في مجال المنافسة وحماية المستهلك في حالة كل من ألبانيا، وبيلاروس، وفييت نام، وكابو فيردي. ويمكن تقييم الاهتمام الذي تعرب عنه الدول الأعضاء والذي يؤدي إلى تقديم طلبات تعاون تقني رسمية إلى الأونكتاد في سياق برامج إطار عمل الأمم المتحدة القائمة، بهدف ضمان التمويل اللازم لتنفيذ أنشطة المساعدة التقنية و/أو بناء القدرات. ومن شأن اتباع نهج متكامل إزاء التعاون التقني داخل منظومة الأمم المتحدة وتنسيق التخطيط بين وكالات الأمم المتحدة، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أن يعزز أنشطة الأونكتاد في هذه المجالات بشكل كامل عندما تكون حكومات الدول الأعضاء ملتزمة التزاماً تاماً.

٤٧- ومن شأن الاتصالات التي أجريت مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي أن تفتح مجالات جديدة للتعاون في مجال المنافسة مع التركيز على مناطق محددة.

## خامساً- استراتيجية الأونكتاد الجديدة الخاصة بالتدخل: الحاجة إلى تكييف المساعدة التقنية مع التحديات الجديدة الناجمة عن الاقتصاد الرقمي

٤٨- لا بد أن تتسم الأسواق بالكفاءة من أجل النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتؤدي الأسواق دوراً هاماً في تخصيص الموارد. بيد أن عدم وضع آليات تنظيمية ملائمة قد يؤدي إلى حالات إخفاق في الأسواق تشمل سوء استعمال السلطة الاحتكارية، والعوامل السلبية الخارجية، وانعدام المساواة. ويمكن للدول أن تساعد في تصحيح إخفاقات السوق، وتهيئة الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي وتوفير الحوافز المناسبة للجهات الفاعلة في السوق في سبيل المساهمة بمزيد من الفعالية في تحقيق التنمية المستدامة.

٤٩- وتؤدي سياسات المنافسة وحماية المستهلك دوراً مباشراً وهاماً في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر. فالمنافسة تحفز الابتكار والإنتاجية والقدرة التنافسية، وتسهم بذلك في تهيئة بيئة فعالة للأعمال التجارية. وتتيح المنافسة إمكانيات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتزيل الحواجز التي تحمي النخب الراسخة، وتحد من فرص استئثار الفساد. ومن ثم تزيد المنافسة من جاذبية البلد كموقع للأعمال، فتستجلب الاستثمار الوطني والأجنبي، وتولد النمو الاقتصادي والعمالة. وتعود المنافسة أيضاً بفوائد على المستهلك

من خلال خفض الأسعار وتحسين الخدمات وزيادة الخيارات. وبهذا المعنى، تحقق المنافسة الرفاه لجميع المستهلكين.

٥٠- أما حماية المستهلك فتعود بالنفع على المستهلكين كافة بضمان حقهم في الحصول على: منتجات غير خطيرة؛ وعلى المعلومات الوافية التي تمكنهم من اعتماد خيارات مستنيرة وفقاً لرغبات كل منهم واحتياجاته؛ وعلى سبل انتصاف فعالة في هذا الصدد. فقلما تُنتهك حقوق المستهلكين القادرين الذين يعرفون حقوقهم ويُعملونها. ويحسّن ذلك رفاههم تحسناً مباشراً. ويسهم أيضاً في تكافؤ فرص الشركات التجارية التي يتعين عليها أن تطبق مجموعة معايير موحدة ورفيعة المستوى تشجع المنافسة.

٥١- وتثير تحديات الاقتصاد الرقمي في الوقت الراهن أسئلة وشواغل السلطات المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك في جميع أنحاء العالم. وقد أدى النمو السريع في التجارة الإلكترونية ووضع نماذج أعمال جديدة تديرها منصات رقمية كبرى إلى تغييرات كبيرة في هيكل السوق وأثر على الأنماط الاستهلاكية بوتيرة سريعة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن استخدام البيانات هو أحد أهم سمات وأصول النماذج التجارية المبتكرة، لا سيما بالنسبة للمنصات، من الضروري الجمع بين سياسات المنافسة وحماية المستهلك وحماية البيانات من أجل وضع تدابير ومبادرات تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب ذات الصلة.

٥٢- ويمكن للأونكتاد أن ييسر تقاسم أفضل الممارسات الدولية، لا سيما عن طريق مساعدة البلدان النامية على الاستفادة إلى أقصى حد من فوائد الاقتصاد الرقمي، وخصوصاً على منع المخاطر الناجمة عن عرقلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، أعد الأونكتاد استبياناً موجهاً إلى الدول الأعضاء<sup>(١٤)</sup> من أجل الاستماع إلى شواغلها واحتياجاتها وأولوياتها ومن أجل تحديد أفضل السبل لدعمها في مواجهة التحديات الرقمية. من خلال الاستبيان، يتوقع الأونكتاد تحديد المجالات التي يتعين التركيز عليها في أنشطة المساعدة التقنية في إطار البيئة الرقمية الدولية الراهنة. وستساعد الردود على الاستبيان في تحديد نطاق هذه الأنشطة (الوطنية أو الإقليمية) والجهات الاقتصادية الفاعلة التي ينبغي أن تكون محددة الأهداف، مع الأخذ في الاعتبار التحديات الناجمة عن تطور الأسواق، لا سيما في القطاعات التي يجري تغيير طرق العمل فيها تغييراً جذرياً، مثل خدمات السفر، وخدمات تجارة التجزئة، والملابس، والكتب، والمنتجات الإلكترونية.

## ألف - قوانين وسياسات المنافسة

٥٣- أشارت الردود الواردة من الدول الأعضاء إلى أن تكنولوجيات المعلومات الجديدة تشكل تحدياً كبيراً للوكالات التي تعنى بشؤون المنافسة وحماية المستهلك، لا سيما في البلدان النامية.

٥٤- وفي مجال سياسات المنافسة، طلبت السلطات إلى الأونكتاد إجراء تحليل معمق للمنافسة في الأسواق الدينامية والأسواق المتصلة بالتكنولوجيا، وشبكة الإنترنت، والاتصالات

(١٤) تناول الاستبيان الشركاء من جميع القارات التي استفادت من التعاون التقني للأونكتاد في مجالي المنافسة وحماية المستهلك.

السلوكية واللاسلكية، والابتكارات الناسخة، وتعقد الأسواق والمنافسة، والنماذج التجارية المتكورة ورفاه المستهلك، والمنافسة في الأسواق الإلكترونية والأسواق الإلكترونية القائمة على البيانات. ووفقاً للأعضاء المشاركين في الدراسة الاستقصائية، ينبغي للأونكتاد أن يركز أنشطته على المناطق التي شهدت تحولاً يتعلق بالرقمنة.

٥٥ - وفي هذا الصدد، اقترحت الدول الأعضاء أن يضطلع الأونكتاد بالأنشطة التالية:

(أ) حلقة دراسية/حلقات عمل مع خبراء رئيسيين بشأن:

- '١' حماية البيانات وكيفية تأثير هذا المجال على إنفاذ قواعد المنافسة؛
- '٢' التجارة الإلكترونية وتطورها، والخطوات التي يتعين اتخاذها وكيفية مواءمة التشريعات الوطنية معها؛
- '٣' تقنية سلسلة السجلات المغلقة الجديدة وعلاقتها بالبيتكوين؛
- '٤' الحقوق الحصرية والخاصة، والإجراءات المتعلقة بالتلاعب في عطاءات المشتريات العامة، والتقييم في إطار إجراءات مراقبة عمليات الاندماج.

(ب) إعداد دراسات تحلل ما يلي:

- '١' تطور تنظيم التكنولوجيا المالية بحسب المنطقة (أمريكا اللاتينية، وأوروبا، وآسيا، وأفريقيا) وتأثير ذلك على المنافسة في الأعمال المصرفية التقليدية (الحوافز أمام الدخول، وحوافز الاستثمار)؛
- '٢' قضايا المنافسة في أسواق التكنولوجيا المالية وتبادل الدروس المستفادة بشأن كيفية معالجتها.

٥٦ - وشدد المستطلعون على التعاون الدولي بوصفه أحد سبل مواجهة التهديد المتنامي الناجم عن السلوك غير المشروع للشركات الكبرى عبر الوطنية، وطلبوا من الأونكتاد، بوصفه منبراً دولياً يعالج قضايا المنافسة، تقديم مساهمة كبيرة لمساعدة السلطات الوليدة المعنية بالمنافسة في مكافحة الممارسات التجارية التقييدية للشركات الكبرى عبر الوطنية. وأوصت سلطات أمريكا اللاتينية، ورابطة الدول المستقلة، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، وبلدان البلقان بوضع استراتيجيات إقليمية بشأن المنافسة كوسيلة لبناء جبهات مشتركة في مواجهة تحديات الرقمنة.

٥٧ - وينبغي أن يكون نطاق الأنشطة المضطلع بها إقليمياً كما أن من الضروري إرساء تعاون دينامي، وتبادل الخبرات، وتنسيق تطبيق سياسات مكافحة التكتلات الاحتكارية العابرة للحدود، لا سيما بالنظر إلى أن عمل التكتلات الدولية أصبح أكثر تعقيداً مع استخدام الخوارزميات.

٥٨ - وأخيراً، رأت السلطات التي أجابت على الاستبيان، بالإجماع تقريباً، أن الأونكتاد في الأنشطة التي ينفذها والدعم الذي يقدمه ينبغي له أن يضع ويطور نهج أصحاب المصلحة المتعددين، بما يعزز الترويج للمنافسة بين المجموعات التالية: سلطات المنافسة، والمسؤولين الحكوميين، والجهات النازمة، والقضاة والقطاع الخاص.

## باء - قوانين وسياسات حماية المستهلك

٥٩ - في مجال سياسات حماية المستهلك، أعربت سلطات حماية المستهلك عن قلقها إزاء آثار الاقتصاد الرقمي على الأسواق. والنماذج الجديدة للأعمال التجارية، فضلاً عن الأشكال الجديدة للاستهلاك والاحتيايل، هي بعض الجوانب التي تبرز في تعليقات المخبين.

٦٠ - واقترحت السلطات الأنشطة التالية للسنوات المقبلة:

(أ) أنشطة تدريبية تركز على خصائص الاقتصاد الرقمي وتطور الأشكال التجارية الجديدة للحماية الفعالة للمستهلك؛

(ب) تبادل الخبرات والموظفين لتحسين السياسات العامة على أساس أفضل الممارسات الدولية؛

(ج) دراسات لتحسين فهم الأسواق الجديدة، والربط بين آراء القطاعين العام والخاص؛

(د) استراتيجيات عمل جديدة، مع إشراك القطاع الخاص بقوة (الجهات الجديدة الفاعلة في السوق) والتركيز على الفئات الضعيفة والمحرومة من المستهلكين؛

(هـ) تعزيز التعاون بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي والدولي من خلال الاتفاقات المتعلقة بالإنفاذ، ووضع نظم معلومات مشتركة (بشأن مسائل سلامة المنتجات) من أجل اتخاذ إجراءات أكثر فعالية، وكذلك من خلال تدريب معالجي القضايا والمحققين؛

(و) التعليم وبناء القدرات بشأن مسألة الاستهلاك المستدام، الذي يمثل أحد الشواغل الرئيسية بالنسبة للمستهلكين والحكومات، والتفاعل مع السلطات البيئية الوطنية، وممثلي قطاع الأعمال التجارية، ومنظمات المجتمع المدني.

٦١ - واقترحت وكالات حماية المستهلك نهجاً متعدد أصحاب المصلحة، يراعي طائفة واسعة من الأشخاص الذين يمثلون الوكالات (خبراء) والجهات المنظمة للقطاعات، وهيئات الإدارة العامة، والأعمال التجارية والقضاء والأوساط الأكاديمية.

## جيم - مدرسة المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية - برنامج المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية

٦٢ - من خلال الاستبيان، أبرزت هيئات المنافسة والوكالات المعنية بحماية المستهلك التجربة الممتازة لمدرسة المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية - برنامج كومبال في بيرو، واعتبرتها مبادرة مميزة وفريدة. ومدرسة المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية - برنامج كومبال مبادرة أُطلقت في إطار برنامج كومبال، بالتعاون مع المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، الذي يسعى إلى توسيع نطاق المعارف والقدرات في مجالي المنافسة وحماية المستهلك وتعزيزها لدى المسؤولين في الدول المشاركة الأعضاء في كومبال.

٦٣ - ومن خلال أنشطة التدريب والتحديث، قدم المشروع معارف متخصصة في المسائل المذكورة أعلاه واستجاب لاحتياجات البلدان المستفيدة. وشملت الأنشطة دروساً وحلقات عمل

وحلقات دراسية نُظمت في شكل فصول دراسية (أساساً في ليما)، جزء منها وجهها لوجه والجزء الآخر عبر وسائل الاتصال الإلكترونية.

٦٤- ولا تزال المدرسة مفتوحة أمام موظفي الوكالات الوطنية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك فضلاً عن الخبراء المرتبطين بهذه المؤسسات والمعنيين من جانبها. والمبادرة هي أول جهة تعليم إقليمية تولد مصدراً للمعارف والاجتهاد القضائي لمساعدة السلطات المكلفة بحماية المنافسة وحقوق المستهلك من أجل اتخاذ قرارات أكثر دقة واتساقاً. وهي تعزز أيضاً ثقافة تلقي الضوء على كيفية مساهمة المنافسة وحماية المستهلك في التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء.

## دال- استعراضات النظراء الطوعية

٦٥- تتيح علميات استعراض النظراء الطوعية التي يجريها الأونكتاد لقوانين المنافسة (منذ عام ٢٠٠٥) وقوانين وسياسات حماية المستهلك (منذ عام ٢٠١٨) الفرصة للبلدان النامية لتقارن أطرها التشريعية بأفضل الممارسات الدولية. وهي تتيح الفرصة أيضاً للهيئات المستعرضة لإجراء تقييم ذاتي لأدائها في أعمال القوانين والسياسات. وتُجرى علميات الاستعراض باتباع منهجية تفاعلية في استعراض النظراء تحث على تقاسم المعارف بين هيئات المنافسة والوكالات المعنية بحماية المستهلك على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتُعزز شبكات التعاون غير الرسمي، وتشجع التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب.

٦٦- ويرى الأونكتاد استعراضات الأقران بوصفها صكوكاً مفيدة وقيمة لإجراء تحليل دقيق لحالة السياسات والتشريعات والإنفاذ وممارسة المنافسة وحماية المستهلك في الدول الأعضاء التي تنخرط في هذه العملية طوعاً، وهو يرحب بتعليقات وأسئلة الشركاء الأكثر خبرة. ولذلك، بالإضافة إلى إجراء استعراضات النظراء الطوعية كل سنة، سيبدأ الأونكتاد في إجراء تقييم متابعة يتعلق بالامتثال للتوصيات الواردة في تقرير استعراض النظراء الطوعي بعد انقضاء فترة من الزمن.

٦٧- وعليه، سيرسل الأونكتاد استبياناً إلى الدولة العضو التي يجري تقييمها بعد سنتين إلى ثلاث سنوات من استعراض الأقران الخاص بها ليسألها عن تنفيذ التوصيات الصادرة وعن أي تطورات أخرى ذات صلة. واستناداً إلى المعلومات المقدمة، سيعد تقرير متابعة ويقدم إلى اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي ذي الصلة في السنة التالية.